ÉCOLE POLYTECHNIQUE – ÉCOLES NORMALES SUPÉRIEURES

ÉCOLE SUPÉRIEURE DE PHYSIQUE ET DE CHIMIE INDUSTRIELLES

CONCOURS D'ADMISSION 2018 **FILIÈRES MP, PC et PSI**

ÉPREUVE ÉCRITE DE LANGUE VIVANTE – (XEULCR)

ARABE

Durée totale de l'épreuve écrite de langue vivante (A+B) : **4 heures**

Documents autorisés : ***aucun***

⋆ ⋆ ⋆

PREMIÈRE PARTIE (A)
SYNTHÈSE DE DOCUMENTS

Contenu du dossier : trois articles et un document iconographique pour chaque langue. Les documents sont numérotés 1, 2, 3 et 4.

Sans paraphraser les documents proposés dans le dossier, le candidat réalisera une synthèse de celui-ci, en mettant clairement en valeur ses principaux enseignements et enjeux dans le contexte de l'aire géographique de la langue choisie, et en prenant soin de n'ajouter aucun commentaire personnel à sa composition.

La synthèse proposée devra comprendre entre 600 et 675 mots et sera rédigée intégralement dans la langue choisie. Elle sera en outre obligatoirement précédée d'un titre proposé par le candidat.

⋆ ⋆ ⋆

SECONDE PARTIE (B)
TEXTE D'OPINION

En réagissant aux arguments exprimés dans cet éditorial (document numéroté 5), le candidat rédigera lui-même dans la langue choisie un texte d'opinion d'une longueur de 500 à 600 mots.

⋆ ⋆ ⋆

A –DOCUMENT 1 :

الفقر مؤنث في المجتمعات العربية

عن موقع *العرب* بقلم يمينة حمدي،7 مايو 2017

(...) يحاصر الفقر المدقع النساء العربيات بسبب التمييز الممنهج ضدهن في سوق العمل وصعوبة حصولهن على احتياجاتهن الأساسية وتهميش دورهن في الأسرة والمجتمع. فيظل مفهوم قوامة الرجال على النساء المنبع الرئيسي للفقر الأنثوي الذي قل أن يوجد منفصلا عن أشكال شتى من الظلم الذي ينكل بالمرأة على جميع المستويات. ولا تسعى أغلب الأنظمة العربية في الاستراتيجيات التي تضعها لمحاربة الفقر إلى محاولة تضييق الفجوة بين الجنسين التي تمثل السبب الرئيسي في التدهور الاقتصادي وانعدام الاستقرار في العديد من المناطق، لذلك ستبقى طموحات مجتمعاتها الراغبة في الانعتاق من ربقة الفقر معلقة ما لم تتغير العقليات، ويتم توفير الأمان والصحة والتعليم للنساء، وتمكينهن اقتصاديا وسياسيا.

وتسلط صحيفة *العرب* الضوء على بعض القصص التي تعكس القوة والصبر والمثابرة والتضحية لنساء عربيات لديهن الكثير ليقلنه عن حربهن اليومية ضد الفقر المؤنث.

قالت زبيدة المزغوني التي تقطن بمدينة ماطر التابعة لمحافظة بنزرت والتي تبدو ملامحها أكبر بسنوات من عمرها الحقيقي الذي لم يتجاوز 47 عاما إنها تعيش حياة تفتقد فيها معنى المسرة والراحة، فهي تستيقظ كل يوم من شفق الفجر حتى تعد وجبة الإفطار لابنتها الصغيرة والوحيدة، ثم ترسلها إلى جارتها التي تتكفل بالعناية بها مقابل مبلغ مادي تدفعه لها كل شهر، وبعدها تركب الحافلة أو سيارة أجرة لتقصد عملها بتونس العاصمة.

وأشارت إلى أن عملها كمنظفة بمحطة القطارات يتطلب منها أن تكون متواجدة منذ الساعة الخامسة صباحا إلى حدود الواحدة أو الثانية ظهرا، وبعد أن تقضي يوميا ساعات طويلة في جمع النفايات وكنس الأرضيات وشطفها ومسح الغبار من على مكاتب الموظفين وتهيئتها، تعود إلى منزلها لتجد عملا آخر بانتظارها وهو العناية بابنتها وإعداد وجبة العشاء لأسرتها.

(...) وتساءلت المزغوني بصوت محمل بحشرجة الحسرة "لقد فقدت الإحساس بأنوثتي، وكيف لي أن أتذوق طعم الحياة وهذه وتيرة حياتي اليومية، كما أن مرتبي الزهيد الذي لا يتجاوز 300 دينار تونسي شهريا (150 دولارا) يجعلني أتغاضى عن أشياء كثيرة وأحرم نفسي من أجل توفير مصاريف أسرتي واحتياجاتها."

وأضافت بعيون اغرورقت بالدموع "نعم أنا امرأة مهمشة بكل ما تحمله الكلمة من معنى، صحيح تمكنت وبعد سنوات طويلة في مهنة التنظيف من مساعدة زوجي العامل اليومي البسيط على اقتناء بيت صغير، ولكني في مقابل ذلك أنفقت سنوات طويلة من عمري في مهنة لا تلقى الاحترام من الناس، وأعمل يوميا لساعات طويلة ومضنية في مقابل أجر بسيط، وحتى الزي الخاص بالعمل يقطع من راتبي، وكل دقيقة تأخير تخصم من هذا الراتب الزهيد."(...)

وشمرت الجزائرية حفيظة بن ملاح - التي تقطن بحي براقي الشعبي بالجزائر العاصمة- على ذراعيها من أجل رفع الفاقة والاحتياج عن أسرتها وتحقيق سبل الراحة لأبنائها الستة، ومعاضدة زوجها عامل البناء البسيط على تحقيق حياة كريمة.

وكغيرها من النساء الكادحات الكثيرات في الجزائر، ممن دفعتهن ظروفهن الاجتماعية الصعبة إلى عدم ادخار أي جهد من أجل توفير لقمة العيش لأبنائهن ومساعدة أزواجهن على مجابهة مصاريف واحتياجات أسرهن المادية، قررت بن ملاح البالغة من العمر 42 عاما إعداد "خبز الطاجين" في منزلها وتوزيعه على أصحاب محلات البقالة في الحي، حتى يبيعوا منه ما استطاعوا ويعيدوا إليها ما تبقى منه في المساء.

(...) وأوضحت بن ملاح أنها لم تكن تحمل مؤهلا علميا جامعيا، كما لم تتلق أي تكوين مهني يخولان لها إيجاد وظيفة في سوق الشغل، إلا أنها وجدت في صنع الخبز التقليدي ملاذا ومخرجا من الأزمة التي تعيشها أسرتها.

واسترسلت في سرد تفاصيل قصتها قائلة " يومي يبدأ من الساعة الرابعة صباحا، حيث أباشر عملية عجن وطهي الخبز، ثم يقوم أولادي بتوزيعه على محلات البقالين على الساعة السابعة صباحا، قبل أن يتوجهوا إلى مدارسهم، وفي المساء يجمعون مدخول ما بيع من الخبز، والكمية التي بقيت منه."

وبلهجة امتزجت فيها مشاعر الحزن والتحدي، ذكرت بن ملاح أنها أحيانا تشعر بمرارة كبيرة لأنها تنازلت عن خصوصياتها الأنثوية، وأن أغلب أوقات حياتها أصبحت مرتبطة بالدقيق والعجين والفرن، ولم يعد لديها الوقت لتتأنق وتستمتع بالراحة أو تأخذ فسحة للترفيه، فالتزاماتها مع الزبائن تحتم عليها العمل اليومي ومن دون انقطاع، ولكنها رغم ذلك تشعر أن تضحياتها لا تساوي شيئا في مقابل إسعاد أسرتها وحفظ كرامتها.

(...) وتعيش المغربية فطومة الشركي التي لم تتجاوز الأربعينات من عمرها برفقة أبنائها الأربعة في غرفتين بالمدينة القديمة بفاس، بعد أن توفي زوجها وترك لها مسؤولية إعالتهم بمفردها. تنهدت وقالت: " لم أعد أقوى على هذا الحمل الثقيل، ففرص الشغل قليلة، ولكنني أحاول جاهدة تدبر أمري، فأنا أستيقظ منذ الصباح الباكر وأقصد أحد المحلات لأعمل لديه من الرابعة فجرا إلى التاسعة صباحا في عجن وطهو بعض المأكولات المغربية وأحصل منه على حوالي 50 أو 60 درهما يوميا (6.05 دولار)، وأعود على إثر ذلك إلى البيت بعد أن يكون أطفالي قد استيقظوا من النوم وأعدت لهم أختهم ذات الثماني سنوات الفطور". وأضافت : " بعد أن أرتاح قليلا أتوجه إلى السوق للعمل في تجارة الملابس والأغراض المستعملة، فأنا أعمل أيضا بائعة متجولة، في هذه المهنة التي كانت من اختصاص زوجي قبل أن يتوفاه الأجل منذ سنة ونصف السنة."

وأشارت الشركي إلى أنها تعمل أيضا في المجال الفلاحي أثناء مواسم جني التفاح والزيتون، حيث يبدأ عملها من موقف عاملات الحقول منذ الخامسة صباحا إلى حدود الرابعة، وإن حالفها الحظ وتم اختيارها للعمل من قبل أصحاب الحقول، فإنها تحصل في اليوم على ما يتراوح بين 80 و100 درهما (8 إلى 10 دولارات). وقالت : " رغم أن العمل الفلاحي مضن ويتطلب مجهودا بدنيا هائلا، إلا أنني لا أملك بديلا خصوصا أنني المسؤولة عن إعالة أبنائي". (...)

A –DOCUMENT 2 :

نساء الفيوم وفتياتها من الفقر والجهل ... إلى اللحاق بقطار التعليم

عن موقع *الحياة*، بقلم أمينة خيري، 24 ديسمبر2015

كانت محافظة جميلة يقصدها السياح من خارج مصر وداخلها. لكن الفقر والجهل والفساد غرست أنيابها فيها فتحوّلت من إحدى أجمل محافظات مصر إلى إحدى أفقر البقع المصرية وأكثرها مرضاً وبؤساً، لا سيما في مراكز يوسف الصديق وأبشواي وإطسا. ووفق تقرير التنمية البشرية المحلية لعام 2015، تتبوّأ هذه المراكز مكانة الصدارة من حيث نسب البطالة والفقر وتفشّي الأمراض، ونسب الوفيات التي تزيد فيها بسبب تدنّي الخدمات الصحية وانتشار الجهل.

وإلى الفيوم تتوجّه أنظار جمعيات أهلية وشركات كبرى علّها تساعد في الحمل الثقيل المُلقى على كاهل الحكومات المتعاقبة. ويبدو أن كلمة السر هي المرأة والطفلة، لا سيما أن نسبة النساء المعيلات في هذه المحافظة الفقيرة بلغت نحو 46 في المئة، والفقر 36 في المئة، والبطالة 24 في المئة. وأحدث هذه الجهود مشروع واعد يهدف إلى تعزيز القدرات الاقتصادية للمرأة.

نقطة البداية 800 سيدة و600 ولد من أبنائهن و240 طفلاً صغيراً وذلك من مركزي أبشواي ويوسف الصديق، يمثلون نواة مبادرة لإتاحة الفرص الاقتصادية للسيدات من الفئات الاجتماعية والاقتصادية الأكثر حاجة، وذلك بتنمية مهاراتهن الحياتية وقدراتهن الاقتصادية اللازمة لبدء مشاريع صغيرة خاصة بهن، إضافة إلى تقديم الخدمات التعليمية للصغار.

وتأتي المبادرة ضمن سلسلة مشاريع تتولاها مؤسسة «إكسون موبيل العالمية» بالتعاون مع «هيئة إنقاذ الطفولة» ووزارة التضامن الاجتماعي لتنمية المجتمع. ويقول رئيس مجلس إدارة «إكسون موبيل» العضو المنتدب المهندس هشام العمروسي، إن هذه المبادرة تهدف إلى التواصل بنجاح مع اللواتي وقع عليهن الاختيار لإحداث تغيير جذري في حياتهن ومن ثم حياة أسرهن. ويضيف: «نركّز على تعزيز دور المرأة وتعليم الأجيال الصغيرة والشباب نظراً إلى أهمية التعليم في نهوض أي مجتمع»

ويلفت مدير هيئة إنقاذ الطفولة في مصر كريس ماكيفور إلى أن أبرز الأهداف يجب أن يتمحور حول توفير الحاجات اللازمة لتنشئة الأطفال في بيئة آمنة وبطريقة صحية، لذا من الضروري التركيز على المرأة التي تعد عمود الأسرة المصرية والمسؤول الرئيس عن تربية الصغار. ويضيف: «يجب الارتقاء بحقوق النساء الاقتصادية والاجتماعية ومشاركتهن بفعالية وإيجابية حتى يتمكنّ من المساهمة في دفع العجلة الاقتصادية. كما يجب تغيير نظرة المجتمع نحو المرأة والطفلة اللتين تعرقلت فرصهما أمام المشاركة الإيجابية في مجتمعاتهما.»

ويعتمد المشروع على برامج تدريبية موجّهة لبناء قدرات المرأة ومساعدتها على اختيار أفكار لمشاريع صغيرة تناسب ظروفها الاجتماعية، مع إمدادها بمهارات إدارة المشاريع وتسويقها. وستحضر المشاركات أيضاً سلسلة من الندوات التثقيفية لزيادة الوعي بمهارات الحياة اللازمة لبناء الأسرة وتنشئة الأبناء تنشئة صحيحة، فضلاً عن تنمية مهارات النساء القيادية داخل الأسرة والمجتمع.

يذكر أن محافظتي الفيوم والبحيرة تشهدان أعلى نسبة هجرة غير شرعية للشباب، وهي الظاهرة المعروفة بـ «مهاجري المراكب» عبر البحر المتوسط إلى إيطاليا، ما يترك مسؤولية أسرعدة في عهدة نسائها.

وتشير مديرة المشروع القائمة بأعمال مدير برنامج التعليم في هيئة إنقاذ الطفولة أماني صالح إلى أن الاختيار وقع على محافظة الفيوم لأنها إحدى أفقر محافظات مصر وتفتقر إلى خدمات عدة. وتوضح: «وضعنا معايير لاختيار السيدات تمثلت في الحالة المعيشية للأسرة وعدد أفرادها ومستوى الدخل والتعليم ونوعية المهارات التي تحتاجها لتبدأ مشروعها. »

وتضيف صالح أن تنمية المرأة يرفع العناء عن الأسرة بأكملها. وفي الفيوم آلاف من اللواتي يحملن شهادات جامعية ويحتجن فرصاً حقيقية للعمل وتوفير مصدر دخل لأنفسهن ولأسرهن.

وضمن المبادرة ذاتها سيخضع 600 من أبناء المشاركات لبرنامج توعية وتنمية للمهارات الحياتية، إضافة إلى تقديم خدمات تعليمية لـ 240 طفلاً في 8 دور حضانة يجرى إنشاؤها وتجهيزها بمعايير وأسس علمية حديثة. كما يعدّ 24 معلماً من الجنسين لهذه الغاية.

وحققت المبادرات المجتمعية السابقة نجاحات كبيرة في مجالي التعليم والتمكين، لا سيما للنساء والفتيات في المناطق الفقيرة. وتذكّر مديرة العلاقات الخارجية والحكومية في «إكسون موبيل» نهاد شلباية، بأن مبادرة «إشراق» وفّرت للفتيات المحرومات من الدراسة في مناطق ريفية في صعيد مصر فرصة للحاق بمسار التعليم، في فصول محو الأمية والرياضة وتنمية المهارات الحياتية، واستهدفت ألف فتاة من 21 قرية.

ونظراً إلى نجاح المبادرة والنقلة الكبيرة التي أحدثتها في حياة الفتيات وأسرهن، أطلق «إشراق بلاس» بهدف تحسين حياة الفتيات في 11 قرية في محافظة أسيوط ومستوى معيشتهن. واستهدفت المبادرة 600 فتاة تسرّبن من التعليم المدرسي في محافظتي بنى سويف وأسيوط عبر برنامج محو أمية واكتساب المهارات الحياتية والرياضة والتدريب في مجال المشاريع الصغيرة، فضلاً عن 350 أماً دُرّبن لبدء مشاريع صغيرة تؤمّن موارد اقتصادية لأسرهن.

مبادرات وفّرت لـ 1600 فتاة حرمن من التعليم فرصة جديدة للحياة الكريمة، فأسسنَ مشاريع صغيرة مثل مشاغل صناعة الملابس والمفروشات المنزلية. كما أن كثيرات منهن يعلن أسرهن ويؤمّنَ فرص عمل لأخريات.

في الفيوم كلمة السر هي المرأة، لكن رغم ذلك تبقى العادات والتقاليد النابعة من الفقر والتجهيل عقبة كبرى. تقول مروة حسين إحدى المتطوعات في مبادرة الفيوم: «المرأة لدينا مهمشة على رغم أنها الأساس الذي تبنى عليه الأسرة. وتنقصها قدرات وإمكانات لا سيما الاستقلال المادي (على رغم أنها تكون المعيلة) الذي من شأنه أن يزيد ثقتها بنفسها وأن يرفع مكانتها الاجتماعية ويكسبها مهارات التعامل مع المجتمع خارج قيود البيت.»

A –DOCUMENT 3 :

عن مجلة *إنسانيات* الإلكترونية، بقلم خديجة مقدّم، العدد 59، 2013

تهتم النصوص الواردة في كتاب *النساء الإفريقيات في محك التنمية* (إشراف: نورية بنغبريط-رمعون وبلقاسم بن زنين) بالمرأة الإفريقية ودورها في التنمية، كما تؤكد على دور البحوث الجندرية وما تقوم به السياسات العمومية الاجتماعية منها والاقتصادية في ترقية مكانة المرأة الإفريقية وإشراكها في التنمية. يختلف الخطاب حول وضع المرأة من بلد إفريقي إلى آخر بل يبدو متناقضا أحيانا، ويعود ذلك إلى خصوصيات كل بلد. وانطلاقا من سياقات مختلفة ومن أطر نظرية متعلقة بالنوع والتنمية تتساءل المساهمات التي يتضمنها هذا المؤلّف عن كيفية وصول النساء إلى التعليم وإلى إنتاج المعرفة في القارة الافريقية، كما تشير إلى العوائق التي تحول دون المشاركة الكاملة للمرأة في التنمية والمشاركة في صنع القرار. يتضمنّ الكتاب ثلاثة محاور أساسية مرتبطة فيما بينها : يتعلّق المحور الأول بكيفية وصول النساء إلى التعليم وإلى إنتاج المعرفة وإلى الموارد البشرية في القارة الإفريقية، ويشير المحور الثاني إلى مسألة النساء في علاقتهنّ بالمؤسّسات السياسية والحركة الجمعوية ويتناول المحور الأخير المقاربة الجندرية في إفريقيا وتطبيقاتها النظرية.

(...) تقف المساهمات معوّقات التنمية تحليلا وتعليلا، وأهم تلك المعوقات حسب استنتاجات الباحثين تهميش دور المرأة في إفريقيا، إذ لا زالت تعاني تبعات السياسيات المعتمدة وعبء التقاليد والمعايير والمرجعيات الاجتماعية والثقافية التي تدعم الممارسات التمييزية بين الجنسين، وتعبّر عنها الزيادة الكبيرة في نسبة الفتيات غير المتمدرسات بإفريقيا حسب تقرير منظمة اليونيسكو. يحول التمييز الجنسي دون اقتحام المرأة فعليا في سوق العمل حيث تشكّل نسب البطالة النسوية أعلى النسب بأفريقيا. هناك مشكلة كبيرة تتعلق بالإدماج الاجتماعي والمهني للمرأة، والتي تعكس التطور البطيء لمسيرتهنّ المهنية، وتبقى المدرسة الخيار الأمثل الذي تعتمد النساء عليه للنهوض الاجتماعي من جهة واستراتيجية للحركة الاجتماعية من جهة ثانية. لا تزال المرأة الإفريقية تعاني من الفقر والجهل حيث تؤكد نتائج البحث الذي قام به كل من جاك شارم ومليكة رمعون حول توظيف النساء واستعمال الزمن لديهنّ على فكرة "تأنيث الفقر"، حيث تنفق النساء كمية كبيرة من الوقت في العمل المنزلي غير المأجور والمرتبط ثقافيا واجتماعيا بدورهنّ كأمهات أو زوجات، الأمر الذي لا يعطيهن الوقت الكافي لاستثمار عمل مدفوع الأجر بإمكانه أن سيساعدهن، لو وجد، في الحصول على موارد نقدية تتيح لهن مزيدا من الاستقلالية و تساعدهن على التحكم في راتبهن. تشير إحدى المساهمات أنّه في المجتمع الإفريقي - قبل الاستعمار - لم يكن هناك انحياز للرجال لاسيما في المجال العام، فقد أسهمت فيها المرأة الإفريقية بدور كبير في أعمال الإدارة والتجارة. كما تمتّعت المرأة الإفريقية قبل الاستعمار الأوروبي ببعض الامتيازات تحيل إلى جانب من التحرر الاقتصادي كامتلاكها مشروعات زراعية وتجارية مختلفة، ولاسيما في البلاد الساحلية، كما سيطرت النساء على الأسواق الريفية والتجارة المحلية حتى أنّهن وضعن قواعد للسيطرة على تلك الأسواق، وهو الأمر الذي أدّى إلى نعتهنّ بملكات الأسواق أو أمهات السوق .

وأمّا الوضعية الصحية الهشّة للمرأة في إفريقيا فتتجلى، كما تشير بعض مساهمات الكتاب، في معدل وفياتهنّ الذي يعتبر من أعلى المعدلات في العالم، إذ لا يمرّ يومّ واحد إلاّ ويشهد وفاة امرأة بسبب المضاعفات المرتبطة بالحمل أو الولادة. يشير الكتاب إلى الإحصائيات المتعلقة بنسب الوفيات ففي نحو ثلثي وفيات النساء في العالم، عشرون بالمائة منها في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وهي : أنغولا وبوروندي والكاميرون وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا-بيساو وليبيريا وملاوي والنيجر ونيجيريا وسيراليون والصومال ورواندا. يشكّل هذا الواقع الصحي الصعب انتهاكا لحقوق الإنسان بصفة عامة والمرأة بصفة خاصة كما يعدّ مؤشرا يعكس المكانة والمنزلة الاجتماعية المتدهورة للنساء في غالبية البلدان الإفريقية. ولا يمكن للمجتمع الإفريقي تحقيق تنمية إذا ما استمر في تهميش المرأة. على الدول الإفريقية والحالة هذه أن تقوم بجهود كبيرة لاحترام حقوق النساء في العمل من جهة وتوعية المجتمع بدور المساواة بين الجنسين في التنمية وترقية المرأة من جهة ثانية، إضافة إلى أهمية إشراك النساء في صنع القرار وإنجاز السياسات العامة لصالح النساء، وهو ما من شأنه ضمان تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعوب وتطوير مستوى الخدمات في مجال الصحة والتعليم، أي ما يشكّل بارومتر تقاس به درجة التنمية .

تتناول مساهمات الكتاب في مستوى آخر موضوع مشاركة المرأة الإفريقية في الحياة السياسة وتمثيلها في المجالس البرلمانية والحكومة ومختلف هيئات صنع القرار حيث تشير الاستنتاجات إلى أن هذه المشاركة تبقى في معظم البلدان الأفريقية ضعيفة. (...) فرغم التعديلات التي أدخلت على قوانين الأسرة بتونس (1956)، المغرب (2004) والجزائر (2005) وكلّ الإصلاحات التي تمّت على النظم السياسية إلاّ أن الوضع الاجتماعي والسياسي الراهن للمرأة لم يصل بعد إلى الأهداف المرجوّة.

(...) وعلى الرغم من أن البلدان الإفريقية كلّها قد صادقت على اتفاقية "سيداو" حول القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إلاّ أن القوانين والأعراف الاجتماعية في هذه البلدان تظل تمييزية وتجعل مقاومة النساء صعبة من أجل الاستقلالية

والمساواة. فالهيمنة الذكورية تعيق إدماج المرأة في عملية التنمية ولا تعّزز مشاركتها الفعلية في التقدم الاجتماعي والاقتصادي. تبدو مقاربة النوع الاجتماعي في الواقع قوية وجذابة في إفريقيا لكنّها تواجه مقاومة التقاليد والعقليات البالية فهل يمكن الحديث اليوم، والحالة هذه، عن حكم راشد "مؤنث"؟ كيف يمكن في هذه الحالة أن نسمع أصوات الإفريقيات اللواتي يطالبن بحق مراقبة خصوبتهنّ والتمتع بحرية التصرف في أجسادهن، والحق في تقرير مستقبلهنّ وحقوقهنّ في التعليم والعمل والتنقل والتعبير الحر؟ كيف يمكن في مثل هذا الواقع أن نتحدّث عن حقوق النساء في المواطنة والمساواة والضمان الاجتماعي؟

A –DOCUMENT 4 :

عن موقع *البديل* المصري

B-EDITORIAL :

تكافؤ فرص الاختيار يحقق المساواة بين الجنسين في العمل

موقع *العرب* ،12 أبريل 2015

لندن - النساء يشكلن حوالي نصف سكان العالم وهو ما يفترض فسح المجال لهن في مجال العمل على حد السواء مع الذكور لتحقيق الازدهار والرفاه للجميع، وهو ما دفع مجموعة العشرين للاقتصاديات الكبرى والمنظمات الدولية إلى وضع المساواة بين الجنسين على الأجندة الاقتصادية العالمية لهذا العام، وإلى تعميق البحوث في مسألة عدم تكافؤ فرص الحصول على عمل بين الجنسين، واعتبارها قضية مهمة ومستعجلة.

النساء في جميع أنحاء العالم قطعن أشواطا كبيرة لتعزيز حقوقهن وما تزال الطريق طويلة أمامهن لترسيخ حقهن في الحصول على العمل الذي يحقق مكاسب لهن وللأسرة والمجتمع ككل، فالواقع اليوم يكشف أن مشاركة المرأة كقوة عاملة تشهد تراجعا، كما أن مكاسبها ما تزال محدودة، كما تبين أن هذا التراجع لا ينطبق فقط على دول العالم الثالث بل إنه يشمل

(...) بادئ الأمر يجب تحديد المقصود بمفهوم المساواة بين الجنسين في مجال العمل، فمن ناحية أولى المساواة لا تتطلب أن تحصل كل النساء على نفس الوظائف التي يعمل فيها الرجال، ولا أن تختار المرأة البقاء في البيت للاعتناء بأبنائها أو بوالديها المسنين. ومن ناحية ثانية المساواة بين الجنسين في مكان العمل لا تعني أيضا أن المرأة والرجل سيقومان بنفس الخيارات، لكن ذلك يعني أنهما يجب أن يحصلا على فرص متكافئة للاختيار وعلى مؤهلات متكافئة تخول لهما النجاح في هذه الخيارات.

إن الهوة بين الجنسين تفاقمت بأشكال مختلفة وعلى نحو متزايد، والنساء كما الرجال اتجهن إلى العمل في قطاعات ومهن وأصناف مختلفة من الشركات، لكن مكاسب المرأة تظل دائما وفي أغلب الحالات أقل من الرجل خاصة في ظل وجود ثغرات ناتجة عن تركيز المرأة على أداء أنشطة منخفضة الأجر.

وشهدت العديد من الدول في العقود الأخيرة تطورا ملحوظا على بساطته في مجال المساواة بين الجنسين في بعض المهن الأكثر شيوعا، حيث اتجهت النساء نحو الإدارة والمهن الفنية، لكن ذلك لم يحل دون تواصل تركيزهن على اختصاصات مهنية معينة مثل الرعاية الصحية والتعليم، مقابل نقص تواجدهن في بقية القطاعات.

(...) وتعاني مشاركة المرأة في القوى العاملة من الركود على الصعيد العالمي، حيث انخفضت من 57 إلى 55 بالمئة منذ عام 1990. واستقر المعدل بين دول مجموعة العشرين في حدود 25 بالمئة في عام 2000، و22.5 بالمئة في العقد التالي. وترجع هذه المعدلات إلى التنوع الكبير بين الذكور والإناث في نسب التوظيف، حيث تتراوح النسبة بين 7 نقاط مئوية في كندا لتصل إلى أكثر من 50 نقطة مئوية في الهند والمملكة العربية السعودية. ولا تختلف هذه التحديات بين دول مجموعة العشرين عن باقي الدول في جميع أنحاء العالم، لأن الفوارق يمكن أن تستمر أو حتى تزداد سوءا مع ارتفاع مستويات الدخل.

(...) من البديهي أن العمل يمنح قيمة ومعنى لحياة الإنسان، فهو ينمي الدخل ويساهم في اكتساب احترام الذات وفي تحقيق السعادة، وهو يساعد على تعزيز مكانة المرأة على نحو أكبر حيث يقدم لها الفرصة لاكتساب مهارات جديدة وتغيير مواقفها وسلوكها وتطلعاتها. إن الحصول على فرص عمل يمكن أن يغير النظرة التقليدية لدور الجنسين وواجبات ومسؤوليات كل منهما، كما بمقدوره تغيير تطلعات الفتيات والنساء. ويتجلى ذلك في مدى ترابط الخصوبة مع التعليم والحصول على العمل.

فالحصول على فرص عمل جيدة قد يقتضي في بعض الأحيان خفض معدلات الخصوبة، حيث كشفت إحدى التجارب في الهند أن عمل بعض الشابات في مراكز النداء أدى إلى تراجع نسبة المتزوجات بينهن ورغبة المتزوجات منهن في إنجاب عدد قليل من الأبناء. أما في بنغلاديش، فقد ارتبطت زيادة فرص الحصول على عمل للنساء في قطاع الملابس بنمو سريع في نسب تعليم الفتيات، فبين عامي 1983 و2000، شهدت القرى القريبة من مصانع الملابس زيادة بنسبة 27 بالمئة في معدلات التحاق الفتيات بالمدارس.(...)

(...) من جهة أخرى، لا تزال المرأة تتحمل عبء الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال في جميع أنحاء العالم. وتوضح دراسة أجريت عام 2013 حول التوازن بين العمل والحياة لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة هارفارد عمق هذا التحدي، فعندما يكون الأساتذة غير متزوجين وليس لديهم أطفال، تبرز المساواة بين الذكور والإناث منهم، حيث يقضي كل منهم نفس عدد الساعات في العمل وفي المنزل. ولكن الأمر يختلف بشكل كبير في حال وجود أطفال. فالأستاذة تقضي 20 ساعة عمل زائدة من العمل في الأسبوع تقسمها بين العناية بالأبناء وأداء الواجبات المنزلية عن تلك التي يقضيها الرجل.

ولا يزال العمل بدوام جزئي يعتبر بالدرجة الأولى الأمر المحبذ بالنسبة للنساء وذلك لتحقيق التوازن بين العمل والأسرة، ويتميز اقتصاد الدول المتقدمة، حيث المسارات الوظيفية محددة بين الجنسين، بتطبيق نظام العمل بدوام جزئي واعتماد انقطاع المسار المهني للاهتمام بالأطفال، في حين ترتفع مخاطر الفقر عند بلوغ النساء سن الشيخوخة.

التعليم يعتبر معطى رئيسيا وهاما في حصول المرأة على العمل، وهو ما يتجلى في الدول النامية، حيث أصبحت المرأة المتعلمة قادرة على مواجهة المجتمع وما يفرضه عليها من خيارات كالتي تتعلق بالزواج كما انخفضت مخاطر العنف الأسري وأصبح بمقدور المرأة التنقل للعمل خارج المنزل. وترتبط المكاسب التعليمية للمرأة بشكل مباشر بتحسن الصحة الإنجابية، ففي مناطق مثل إندونيسيا، ارتبط تحسن المستوى التعليمي لدى الإناث بتراجع الولادات وبالتالي تراجع نسبة الوفيات.

غير أن تحسن المستوى التعليمي لا يعني الحصول على فرص عمل أفضل. فالحقيقة أن بلوغ التعليم الجامعي لا يؤدي بصورة آلية إلى الحصول على عمل في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث لم تؤد التحسينات التي شهدها مجال التعليم إلى تحقيق مكاسب في مجال عمل النساء.

وتوسيع نطاق حصول المرأة على فرص عمل حول العالم يعتبر أمرا بالغ الأهمية لتحقيق مكاسب اقتصادية للنساء والعائلات والمجتمعات كما أنه يعزز مكانة المرأة على نطاق أوسع، لكنه يتأثر إلى حد كبير بالسياق المؤسسي والسياسي والثقافي لكل بلد ولكل مجتمع.